

التقسيم الحكم الفقهية ومن نصارى ضبط خصص الوجيه والمد
وغيرها فاجتبت لسواله في ذلك طالب التجارب من الله جزاء على نصيب
لخصه راعيا ليلته سبحانه ونعمائه في اعادة من فضله على تامة هذا الخبير
في التوثيق للصواب وهو ضد الخطا انه تعالى علي ما ينبغي ان يرد في قدر
اي قادر وعباده لطيف خبير بحوال عبادته والاركان تبين من قوله تعالى
الله لطيف بعباده والثاني من قوله تعالى وهو يحكم بينكم والاطيف بالخبر
اسمان من سماه تعالى ومعنى الاول العالِم بالحق الامور ومشاكلها
ويطلق ايضا بمعنى الرفق بالله تعالى عالم لعباده وبمواقع حوائجهم في حق
نجم ومعنى الثاني قرب من الاول فيقال الخبر الشفي خبيره فانما به خير
اي عليه قال الصفة محمد لله تعالى كتاب احكام الطهارة والحقا لفته
مصدر بمعنى الضم والجمع واصطلاحا اسم جنس من الاحكام اما الباب فاسم
مما دخل تحت ذلك الجند والطهارة بمعنى المرافقة والنظافة والحلوص من الاله
ذاتنا كسبته كالايمان ومعنوية كالتعب والاشغال وغيرها تقاسير كثيرة
منها قولهم فعل ما يستباح بالصدقة اي من وضوء وعسائر وانما التجاسس
الطهارة بالضم فاسم ليقية الماء والطهارة الماء العذبة استطر للمعنى
لانواع المياه فتسا للمياه التي يجري في جميع الشجر يربحها سمى ماء السيل
اي النازل منها وهو المطر وما الهجر وما الهجر وما الهجر وما الهجر
وما الهجر وما الهجر هذه السبعة قولك ما نزل من السماء اربع من الارض على
اي صفة كان من صل الخلق والماء بنفسه للماء بعد انقسام احد طاهر
في نفسه مطر لغيره غير مكره استعماله وهو الماء والظلمة عن قدره
فلا يضر التي لا تضره كما لا يضر في منه مطلقا والثاني في طهارة في نفسه

مطر

مطر لغيره لكن مكره استعماله في البدن لان في الثوب وهو الماء الشمس
اي المسخن ثمانية الشمس فيه وانما كره شرعا قطر حار في انا مطيع الا
أبا والقديت لصفاء جوهرها وانما كره الكراهة واختار التوثيق عدم
الكراهة مطلقا ويكره ايضا شرب السخونة والبرودة والقسم الثالث
بجسدان لم يتغير ولم يزد وزنه بعد انفصاله عما كان بعد اعتبار
ما يشربه المخلوق من الماء والمغذي واي ومن هذا القسم الماء المتغير بلحظه
او صافه باي دشب خالصه من الطهارة تغيره يمنع اطرافه
الماء عليه فانه طاهر غير طهور حسيات التي يبرأ وتقدير كان الخطا
بالما ما يوافق في صفاته كاه الورد المنقطع الراسة والماء المستحل
فانه لم يمنع اطرافه اسم الماء عليه بان كان تغيره بالطهارة من ارباب
يوافق الماء وقدر مخالفا ولم يتغير فلا يفسد مطر واحترق
بقوله خالصه عن الطاهر لمخالفة له فانه باق على طهوريته ولو كان
التغير كثيرا وكذا التغير مخالفا لا يستغني الماء عن كطين وطبخ
وما في مقرة ومرة والمغدير بطول الكثرة فانه طهور والقسم الرابع
باجسدي يتغير وهو قسمان احد عما قيل وهو الذي حلت
فيه نجاسة تغيره لا وهواي والحال انما هو دون قليل و
يستثنى من هذا القسم الميتة التي لا دم لها سايل عند قتلها او شق
عضو منها كالدباب ان لم تخرج فيه ولم يتغيره وكذا النجاسة التي لا
يتركها الطراف وكلها لا تتغير ما عدا ويستثنى ايضا صوره مذكرة في
المبسوطات وشار للقسم الثاني في القسم الرابع بقوله او كان كبر

طاهر يفسد غير مطر في قوله استعمال الماء